

هل تستقيل نجلاء المنقوش من وزارة الخارجية الليبية؟

الحبيب الأسود

وكان من اللافت أن المجلس الرئاسي اصطنع أزمة مع وزيرة الخارجية في 21 يونيو الماضي، عندما وجه إليها رسالة جاء فيها "من خلال متابعتنا لملف المصالحة الوطنية تبادر إلى علمنا قيام وزارة الخارجية بالاستعداد لإبتعاث وفد من أطراف الجنوب الليبي لزيارة إيطاليا وفقا للدعوة المقدمة من قبل الخارجية الإيطالية لعقد ملتقى مصالحة فوق الأراضي الإيطالية دون التنسيق المسبق مع المجلس".

ودخل الدببية على خط هذه الأزمة من خلال الاستحواذ على صلاحيات المنقوش من خلال تعيينات أثار جدلا واسعا، حيث حاول اختراق الوزارة بتعيين عدد من الوجوه المقربة منه ومنها القيادي الميليشياوي من مدينة مصراتة محمد خليل عيسى وكبلا للشؤون القنصلية.

ثم قرر تعيين كل من امر إسناد الاستخبارات العسكرية سابقا صلاح بولغيب والنشاط القبلي أسامة بوحلاق ومستشارين في سفارتي ليبيا بالقاهرة وعمان ضمن ما وصفه المراقبون بمحاولة اختراق جبهة الجيش التي يحسب عليها الرجلان وإيفادها للعمل في عاصمتين كان لهما دور مهم في دعم قائد الجيش المشير خليفة حفتر.

من الواضح أن المنقوش أختارت الاحتجاج بالابتعاد عن الأضواء، ما يزيد من التكهنات بشأن عودتها للعمل بكثير من الحيطة

وبذلك تحولت وزارة الخارجية إلى مركز متقدم للجدالات والصراعات، ووجدت المنقوش نفسها بين مطرقة المجلس الرئاسي وسندان رئاسة الحكومة، وتحت ضغط قوى الإسلام السياسي وأمرء الحرب ولوبي أنقرة والقيادات الجهوية التي قادت ضدها حملة شرسة ودعت إلى إقالته منذ أن استثناء قوات بلاده ومرترقتها من مغادرة البلاد.

ووجدت الوزارة نفسها في مواجهة الهجوم الكاسح المعلن، وفي معركة حرامتها من صلاحياتها وإلغاء قراراتها وفرض الكثير من التعيينات عليها ومحاصرتها بحاصل الساعين إلى عرقلة تحركاتها، وذلك بهدف دفعها إلى الاستقالة والعودة إلى الولايات المتحدة من حيث أتت، حيث أن إقالته غير ممكنة لأسباب عدة منها أنها تحظى بتقدير كبير في الخارج ولاسيما في عواصم الغرب التي ترى في تعيينها كأول وزيرة للخارجية في تاريخ بلادها رمزية مهمة للتحوّل السياسي وإيضاح المرأة.

كما أنها باتت تحظى بشعبية جارية في بلادها بسبب مواقفها السيادية التي أظهرت فيها شجاعة لم تبد على كبار المسؤولين الجدد ممن تم اختيارهم في جنيف في فبراير الماضي.

ويبدو أن ذلك دفع مناوئها إلى العمل على جرحها للاستقالة خاصة أن مواقفها التي تستند إلى مواقف المجتمع الدولي تتناقض مع مصالحهم، وإجلاء القوات الأجنبية والمرترقة.

كما أن جماعات الإسلام السياسي تتهمها بمؤالة الجيش ومجلس النواب، فقط لأنها مولودة في مدينة بنغازي، وهناك من لا يزال يرفض تولي امرأة منصباً رفيعاً في الدولة، وكل هؤلاء يجتمعون على أساس مركزي وهو محاولة نسف خارطة الطريق، فهل تستقيل نجلاء المنقوش من منصبها؟

ومن الواضح أن المنقوش اختارت عدم الاستقالة والاحتجاج بالابتعاد عن الأضواء، ما يزيد من التكهنات بشأن عودتها في وقت لاحق إلى العمل بكثير من الحيطة في ظل الحملة التي تواجهها.

تونس - تواجه وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش ضغوطا متصاعدة سواء من المجلس الرئاسي أو حكومة الوحدة الوطنية أو غيرها ما يثير تساؤلات بشأن إمكانية رزوخها لتلك الضغوط والاستقالة.

وتأتي تلك الضغوط على خلفية مواصف المنقوش التي أزعجت تيارات الإسلام السياسي خاصة في ما يتعلق بالوجود التركي في البلاد، وهو ما جعل تلك التيارات تتحرك لإشعال الغضب ضد الوزيرة.

وتعود شرارة الغضب إلى إنهاء وزيرة الخارجية مهام مندوب ليبيا بالجامعة العربية صالح الشماخي بسبب تجاوز مدة التكليف وبلوغه سن التقاعد.

وفي مايو الماضي قررت المنقوش إنهاء مهام ثلاثة سفراء وهم صالح الشماخي مندوب ليبيا في الجامعة العربية ووفاء بوقعيقص السفيرة في واشنطن وسنية غومة السفيرة في مسقط بسبب تجاوز فترة إيفادهم إلى الخارج والمقيدة وفقا للقانون بـ سنوات والخاضعة للائحة التنفيذية بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي، وإعلامهم بعدم رغبة وزارة الخارجية بالتمديد لأي منهم.

لكن رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي وصف هذا الإجراء بالمخالف لصحيح القانون، وقال في خطاب وجهه للمنقوش عن طريق رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدببية، إن ما قامت به وزيرة الخارجية يعد تجاوزا للاختصاصات المنوطة بها، داعيا إيها إلى عدم اتخاذ أي إجراء يتعلق بتسمية أو إغفاء ما سحب السفراء وممثلي الدولة إلا عن طريق اقتراح من رئيس حكومة الوحدة الوطنية موجه إلى المجلس الرئاسي.

ووافقت المنقوش عن نفسها مؤكدة أنها مارست اختصاصاتها وفق صحيح القانون والاتفاق السياسي في ما يخص إبلاغ السفراء والمندوبين بانتهاء فترة إيفادهم بالخارج وعدم رغبة الوزارة بالتمديد لأي منهم، وتكليف أقدم الدبلوماسيين بمهام تسيير تلك السفارات والبعثات.

وبعد أخذ ورد قرر رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي تمديد عمل صالح الشماخي بجامعة الدول العربية.

وقال المجلس الرئاسي الأسبوع الماضي إنه أصدر قراراً بإلغاء تعيينات في بعثات دبلوماسية بالخارج حفاظا على الوحدة الوطنية والأسس والمعايير المهنية في التعيينات من هذا المستوى. وجاء ذلك على لسان الناطقة باسم المجلس نجوى وهيبه التي أصبحت جزءا من صناعة القرار، وهي الإعلامية القادمة من تلفزيون "النبا" الذي كان قبل غلقه مملوكا لعبدالحكيم بالحاج أمير الجماعة الليبية المقاتلة سابقا وصاحب الاستثمارات الواسعة والمقيم في تركيا، والتي كان يديرها وليد اللافي قبل أن ينتقل إلى إدارة قناة "سلام" لصاحبها علي الصلابي وعلي الدببية، ثم ليتولى منصب وزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية في حكومة المهندس عبدالحميد الدببية.

ويشير مراقبون إلى أن المجلس الرئاسي أصبح مخترقا من قوى الإسلام السياسي واللوبي التركي، خاصة أن أخبارا تواترت مؤخرا عن تعيين الشاعرة ردينة الغيالي زوجة النائب المنشق عن البرلمان لؤي الغاوي، والمسؤولة في قناة "سلام" كمستشارة إعلامية في المجلس الذي يخضع في جانب كبير منه لإمرة عضوه عن إقليم طرابلس والقريب من الإخوان عبدالله والافي، والذي يشرف من ضمن مسؤولياته على ملف العلاقات الخارجية.

تونس تضع المستشفيات الخاصة بتصرف الدولة لكبح انتشار الوباء

المشيبي مستاء من ارتباك التواصل: يجب إيقاف هذا السيرك



وضع صحي حرج

هناك سوء إدارة للأزمة". وأعلنت وزارة الصحة في بلاغ لها السبت اتفاق وزير الصحة فوزي مهدي مع ممثلي شركتي "ليندغاز" و"أز ليكيد" المختصتين في إنتاج الأكسجين وترويجها، على الرفع من الاحتياطي الاستراتيجي لتونس من هذه المادة.

وتواجه المستشفيات نقضا حادا في كميات الأكسجين التي تمثل حبل النجاة لمرضى كوفيد - 19، ما دفع المشيبي إلى عقد اجتماع خلية الأزمة لدراسة وضعيات المستشفيات. كما سارعت سفينة صلامبو إلى ميناء جنوة الإيطالي لشحن وحدات عاجلة من الأكسجين، وسط نداءات استغاثة من الطاقم الطبي بضرورة توفير هذه المادة للرضى.

وشرعت وحدات الجيش التونسي في توزيع قوارير أكسجين كبيرة الحجم ومكثفات الأكسجين ومعدات طبية أخرى على ولايات المهدي ومدنين وتطاوين وقبلي وقصبة وسيدي بوزيد وسوسة. وتصادقت في الفترة الأخيرة وبثيرة الدعوات للتخلي عن الخلافات السياسية والتفرغ لمعركة الوباء خصوصا مع الانتشار الواسع للفايروس في مختلف الجهات، تزامنا مع أزمة سياسية حادة تعرفها البلاد أفضت إلى ما يشبه القطيعة بين مؤسسات الدولة (رئاسة الجمهورية، رئاسة الحكومة والبرلمان).

وتسلمت تونس السبت مساعدات طبية من المغرب وفرنسا لمواجهة تفشي فايروس كورونا، وجاء ذلك وفق بيانين صادرين عن الرئاسة التونسية. وقالت الرئاسة إن طائرة عسكرية فرنسية محملة بالأكسجين حطت بمطار قرطاج الدولي بالعاصمة تونس، في إطار مساهمة باريس في دعم جهود تونس لمواجهة جائحة كورونا.

وأضافت أن مطار قرطاج استقبل السبت طائرة عسكرية مغربية محملة بمعدات طبية ومستلزمات تخص إنشاء مستشفى ميداني لعلاج مرضى كورونا.

اتصالي موحد لكسب ثقة المواطن". وتابعت "على الدولة أن تضع قائمة واضحة للتفويض والفئات العمرية، فضلا عن ضرورة تكاتف جهود القطاعين العام والخاص مع عدد من الوزارات المهمة ومعرفة كميات التلقيح".

ووصف مراقبون سياسيون بيان الحكومة بشأن تسخير المصحات الخاصة لمعالجة الوباء بـ "الضبابي" في علاقة بالإجراءات، واستبعد هؤلاء استجابة المصحات الخاصة باعتبارها شركات ربحية بالأساس، علاوة على غياب الضمانات اللازمة من طرف الحكومة.

وأوضح المحلل السياسي نبيل الراجحي أن "المصطلح الذي اعتمده الحكومة في بيانها ضبابي، حيث قالت 'وضع المصحات الخاصة على ذمة الدولة' وليس تسخير المصحات، والمسألة هنا ليس فيها طابع إلزامي، ما يعني أنها لم تطالب صراحة بالتسخير".

وأضاف الراجحي، "المصحات لن تستجيب لطلب الحكومة، لأنها مؤسسات خاصة لها نفقاتها"، مفسا "من سيتكفل بنفقات المرضى في القطاع الخاص وبأي آليات وضمانات سيتم ذلك؟".

وتابع "ما يفعله المشيبي هو هروب إلى الأمام وحتى من منطلق المسؤولية ودعا الراجحي الدولة إلى تحمّل مسؤولياتها في المسألة، علاوة على دور وزارة الصحة والحكومة في توفير الإمكانات اللازمة للحرب على الوباء بعيدا عن التجاذبات السياسية، قائلا "القطاع العام كفي بالتصدي للوباء في ظل المساعدات الخارجية الوافدة، ولكن

وتواجه تونس في هذه الفترة موجة حادة من تفشي الفايروس وسلالته الجديدة "دلتا" التي تعد الأقوى والأشد فتكا. وسجلت وزارة الصحة إلى غاية السبت أكثر من 17 ألف حالة وفاة و540 ألف إصابة منذ ظهور الوباء بداية مارس من العام 2020.

ويرى خبراء الصحة أن تسخير المصحات الخاصة ومعاضدة جهود القطاع العام في مواجهة الجائحة يتطلب تنسيقا مسبقا وحوارا يتوقف على جملة من الضمانات والآليات. وأفادت سمر صمود الأستاذة الجامعية الإستشفائية في علم المناعة بمعهد باستور بتونس أنه "بصفة عامة لا بدّ على الحكومة عندما تنوي إنتاج خطوة ما، أن تستعد ذلك مسبقا وتتحدث مع الهياكل المعنية بخصوص الصعوبات والمشاكل التي يمكن أن تعترضها، نحن الآن في وضعية صعبة وعلينا توفير الكميات اللازمة من الأكسجين، ومن الأفضل أن يتم تنظيم حوار مع المصحات الخاصة".

وقالت صمود في تصريح لـ "العرب" إن "المصحات ستستجيب عندما يتم التصاور مع مسؤول يقدم ضمانات وآليات معينة، ولا يمكن أن تعلن أمرا قبل التحضير له".

وأشارت صمود إلى أن "الاستراتيجية الاستباقية مفقودة ونحن الآن في الطوفان، ولا بدّ من نظرة استشرافية للفترة القادمة وحلول عاجلة، مع خطاب

جدل بشأن الاستجابة من عدما لقرار الحكومة



سمر صمود أستاذة جامعية استشفائية

نبيل الراجحي محلل سياسي

في خطوة لتطبيق التفشي السريع لوباء كورونا قررت الحكومة التونسية وضع المؤسسات الصحية الخاصة تحت تصرف الدولة من أجل استقبال مرضى كوفيد - 19 خاصة أن البلاد تعاني نقضا حادا في مادة الأكسجين. لكن هذا القرار فجر جدلا بشأن استعداد تلك المصحات للاستجابة لقرار حكومة هشام المشيبي من عدمها.

خالد هدوي

تونس - لجأت الحكومة التونسية برئاسة هشام المشيبي إلى وضع المصحات الخاصة على ذمة الدولة لكبح انتشار فايروس كورونا خاصة أن البلاد تواجه نقضا حادا في مادة الأكسجين رغم أنها تلقت مساعدات عديدة خلال الأيام الماضية.

وقرر المشيبي عقب اجتماع خلية الأزمة السبت بقرار وزارة الصحة وضع كافة المؤسسات الصحية العامة والخاصة على ذمة الدولة في مجابهة جائحة كوفيد - 19 إلى حين العودة إلى نسق التزود الطبيعي بمادة الأكسجين.

وأقر المشيبي الشروع في نقل المرضى من المستشفيات التي تعرف نقضا في مادة الأكسجين إلى المصحات الخاصة المتوفرة على مخزون كاف بنفس الجهة أو الجهات المجاورة. كما تقرر وضع كل المخزون المتوفر لدى مصنعي الأكسجين على ذمة كافة المؤسسات الصحية حسب الحاجة دون التقيد بالمزود المتعاقد معه، وإرساء الآليات الضرورية لعدم تكرار هذه الأزمة من خلال تأمين التزود، علاوة على التسريع في تشغيل مولدات الأكسجين التي وصلت منذ أيام وتزويدها بالمستشفيات التي تم الاتفاق عليها، فضلا عن الشروع فورا في إعداد دراسة لإنجاز مشروع إنتاج مادة الأكسجين، معتبرا أن هذا المشروع يدخل ضمن الأمن الصحي الوطني.

وخلال إشرافه على الاجتماع أعرب المشيبي عن استيائه من الارتباك الاتصالي الحاصل على مستوى وزارة الصحة، قائلا "يجب أن يتوقف هذا السيرك".

وجوبه تصريح المشيبي بمواقف مضادة على الساحة السياسية خاصة من قبل المعارضة، حيث قال الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي غازي الشواشي "يجب أن يتوقف سيرك حكومة المشيبي"، في إشارة ضمنية إلى أن هذه الحكومة تحتمل مسؤولية الأزمة.

ويأتي ذلك في وقت بلغ فيه العدد الجملي لمرضى كورونا المتكفل بهم 4915 مصابا، من بينهم 587 حالة فقط في القطاع الخاص.

«التخاير مع الأعداء» تهمة الجزائر لرفض إعادة مهاجريها غير الشرعيين

إغلاق الجزائر لحدودها بسبب جائحة كورونا.

وأوضح ليتشي في تصريحات أوردتها صحيفة "لوباريزيان" المحلية في فرنسا أن هؤلاء الشباب الجزائريين لا يزالون ينتظرون حتى الآن موافقة السلطات الفرنسية السماح بعودتهم إلى بلادهم، مع التعهد بعدم العودة مجددا إلى فرنسا وتلقي مبلغ مالي بجانب تذكرة سفر محجوزة.

وقال رئيس المكتب الفرنسي للهجرة والإدماج إن هؤلاء الشباب البريديون العود إلى بلادهم ويرفضون التعويضات المالية المقدمة من السلطات الفرنسية. وأضاف أنه لا يفهم سبب رفض السلطات الجزائرية إعادة هؤلاء المواطنين إلى بلادهم.

رفضت الجزائر استعادة 252 مواطنا من المهاجرين السريين في فرنسا مبررة موقفها بتخاير البعض من هؤلاء مع الأعداء من أجهزة استخبارات أجنبية.

ويودر جدل حول طلب هؤلاء العودة إلى بلادهم، لكن المكتب الفرنسي للهجرة والإدماج كشف عن رفض الجزائر استعادة هؤلاء، فيما قالت وسائل إعلام جزائرية محلية إن السبب الكامن وراء رفض السلطات لذلك الطلب هو تخاير عدد من المهاجرين مع من وصفهم بالأعداء.

وقال رئيس المكتب الفرنسي للهجرة والإدماج ديبدي ليتشي إن "252 شابا جزائريا متوسطا أعمارهم 36 عاما بريديون العود إلى بلادهم للاتحاق بأسرهم بعد أكثر من عام من

إغلاق الجزائر لحدودها بسبب جائحة كورونا.

وأوضح ليتشي في تصريحات أوردتها صحيفة "لوباريزيان" المحلية في فرنسا أن هؤلاء الشباب الجزائريين لا يزالون ينتظرون حتى الآن موافقة السلطات الفرنسية السماح بعودتهم إلى بلادهم، مع التعهد بعدم العودة مجددا إلى فرنسا وتلقي مبلغ مالي بجانب تذكرة سفر محجوزة.

وقال رئيس المكتب الفرنسي للهجرة والإدماج إن هؤلاء الشباب البريديون العود إلى بلادهم ويرفضون التعويضات المالية المقدمة من السلطات الفرنسية. وأضاف أنه لا يفهم سبب رفض السلطات الجزائرية إعادة هؤلاء المواطنين إلى بلادهم.

252 جزائريا من المهاجرين غير الشرعيين في فرنسا رفضت الجزائر إعادتهم للاتحاق بأسرهم

وقالت صحيفة "النهار" المحلية إن "السلطات الجزائرية درست الطلب والقائمة التي تقدمت بها السلطات الفرنسية لإعادة 252 شابا لأرض الوطن، إلا أنها اكتشفت وجود بعض الشباب ضمن القائمة، تخابروا وتعاملوا مع

أجهزة استخباراتية تصنفها الجزائر في خانة الأعداء، لذلك رفضت طلب السلطات الفرنسية إعادة هؤلاء الشباب إلى الجزائر".

وعادت معضلة الهجرة غير النظامية بقوة إلى الواجهة في الجزائر، حيث تم إجهاض العديد من محاولات المهاجرين العبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط من أجل البحث عن فرصة عيش أفضل في أوروبا.

واللافت وفقا لمراقبين هو لجوء النخب السياسية في الجزائر إلى الهجرة السرية سواء من النخب المعارضة أم من المؤسسات وتلاحقها تهم تتعلق بالفساد المالي، حيث تم إيقاف أكثر من ناشط سياسي أو مسؤولين كانوا ينوون الوصول إلى السواحل الإسبانية.

